التكنولوجيا، والتصدير.. والتمويل فى أول حوار مع وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

الدكتور مصطفى الرفاعى: الصناعة غير القادرة على التصدير .. ستموت محليا

مركز تكنولوجى جديد لديه ٢٠ فرعا فى المواقع الصناعية والمدن الجديدة لتقديم خدماته للمنتجين

د. مصطفى الرفاعى

لأننا على مشارف الألفية الثالثة، ونسعى جميعا الى نقلة كبيرة فى التنمية الاقتصادية .. ولأن الأمم التى نمت ارتكز تقدمها على الصناعة والتكنولوجيا .. فقد كان من الطبيعى بل ومن الضرورى أيضا أن ترتبط الصناعة بالتكنولوجيا كعنصرين أساسيين يكمل كل منهما الآخر، وقد تركز هذا المفهوم فى أذهاننا جميعا حكومة وشعبا، ومن هنا جاء حرص القيادة السياسية فى التشكيل الجديد للوزارة على أن ترتبط الصناعة بالتكنولوجيا فى وزارة واحدة .. وهذا هو التغيير الذى كنا ننتظره .. حيث جاء الدكتور مصطفى الرفاعى وزيرا للصناعة والتنمية التكنولوجية .وهو رجل له خبرة كبيرة فى مجال التكنولوجيا وعلى معرفة واسعة بالصناعة المصرية.

حديث أجراه:

عبدالرحمن عقل

أحمد العطار

وبالتالى جاء هذا الحوارمعه والذى اختص الاهرام به كأول حديث له .. حيث عرض بصراحة رؤيته لواقع الصناعة المصرية وتصوره لمستقبلها . كما أوضح أهمية القضية التكنولوجيه ودورها الأساسى فى التنمية والتطوير الصناعى وعرض الوزير أيضا الصناعات التى سيتم التركيز عليها فى الفترة القادمة بحيث يجب أن تكون لديها امكانات تصديرية كبيرة اوصناعات كثيفة العمالة. كما أشار الى موضوع التمويل الصناعى ووسائل توفيره ورؤيته لبرنامج تحديث الصناعة ووسائل زيادة فاعلية هذا البرنامج لتحقيق المستهدف منه

وهذه الأمور كلها لها أهميةبالغة لان الإنتاج الصناعى هو أمر يخص كل مواطن على أرض مصر و من الأمور المهمة ان يكون لدى الصناعة المصرية إنتاج جيد قدرته التنافسية عالية .. حيث أنه لن يتم منع الاستيراد بقرار، ولكن التقدم الصناعى فى مصر هو الذى سيحد من الاستيراد وذلك ما نستهدفه جميعا .وإذا كانت الصناعة المصرية حققت تطورا كبيرا فى عدد محدود من السلع قد لا يتعدى اصابع اليد الواحدة .. إلا أننا نرجو أن يمتد ذلك ليشمل مئات السلع المصرية ، وأن تصبح عبارة صنع فى مصر ليست مجرد شعار بل حقيقة فعلية تعطى صورة متميزة وجذابة عن السلعة المصرية سواء فى السوق المحلية أو الأسواق الخارجية

وقد عرض الدكتور مصطفى الرفاعى رؤيته وتصوره حول كل هذه الموضوعات بوضوح وصورة شاملة ، وفيما يلى الحوار مع وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

● **الدكتورعاطف عبيد رئيس الوزراء اكد أن وزير الصناعة جاء من اساس تكنولوجى وعلمى ، وعمل فى مجال ابتكار المعدات الحديثة ويشمل ذلك ايضا المواد الجديدة التى لها أساس بترولى .. هذا توصيف رئيس الوزراء لكم .. فإذا اضفنا هذا الرأى الى ما اكده الرئيس محمد حسنى مبارك فى خطابه يوم السبت الماضى فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلسى الشعب والشورى من اهتمامه بتحديث الصناعة وتجديد شبابها وزيادة قدرتها التنافسية. يمكن أن نتساءل هناعن معنى الصناعة على اساس بترولى ، المقصود بالأساس التكنولوجى حيث تغير مفهوم الصناعة حاليا .. خاصة بعد ان اضيفت إليها التكنولوجيا**

دور مهم للتكنولوجيا

■ التنمية التكنولوجية ظلت لفترات طويلة ماضية لم تأخذ حقها الكافى من الاهتمام .بعكس ما يحدث حاليا حيث يوجد تركيز كبير على القضية التكنولوجية .. خاصة ان الرئيس محمد حسنى مبارك يولى اهتماما كبيرا بهذا الموضوع. وبالطبع فهناك ضرورة ملحة لوضع التكنولوجيا كعامل اساسى .. فمن الامور المهمة فى الوقت الحالى تطوير المنتجات بحيث تكون قادرة على المنافسة سواء فى الأسواق المحلية أو الخارجية، فإذا لم يحدث هذا فسوف يختل الميزان التجارى بدرجة كبيرة عما ما هو عليه الآن ، فإذا أضيف إلى ذلك انخفاض عوائد قطاع البترول وكل ذلك يؤكد أهمية تحقيق نجاح تصديرى وزيادة كبيرة فى عوائد التصديرويشمل ذلك ايضا العمل على مواجهة المنافسة الشديدة التى تواجهها العديد من المنتجات المحلية مع المنتجات المستوردة فى السوق المحليةخاصة أن السوق المصرية لم تعد سوقا مغلقة حيث لا يمكن حماية الإنتاج المحلى من خلال منع الاستيراد او برفع التعريفة الجمركية .بل أن الاتجاه حاليا هو عكس ذلك تماما. وبالتالى فإن المنتجات المصرية إذا لم تتطورفلن تستطيع التصدير .. بل لن تستطيع مواجهة المنافسة مع السلع المثيلة فى السوق المحلية.

ومن جانب اخر فهناك صناعات لم تتطور، حيث أن المفهوم الحالى للصناعة لدى البعض .. هو التعاقد على بناء مشروع ويتم تنفيذه وتشغيله من جانب مقاول يمكن أن يكون اجنبيا وتدريب العاملين به ويستمرهذا المشروع فى إنتاج نفس المنتجات . أما المنتجات فى الخارج فهناك اهتمام كبير بالتطوير وبابتكار نوع جديد من المنتجات يقضى على المنتج الحالى.. اى أن المستهلك فى هذه الحالة سيتوقف عن استخدام المنتج القديم ويستبدله بالمنتج الجديد وبصفة عامة فإن الصناعة المصرية فى معظم الأحيان تفتقد هذه الحركة الديناميكية باستثناء بعض الشركات.

جهود لحل مشكلة حرق قش الأرز بالتوسع فى استخدامه لتصنيع الورق

● **وكيف يمكن مواجهة ذلك حتى تستطيع الصناعة المصرية فى كل قطاعاتها مواكبة هذه المتغيرات والتطورات؟**

■ لابد أن نعمل على تحقيق ديناميكية فى الصناعة فى كل المجالات المتاحة بحيث نواكب التطورات التكنولوجية الحديثة العالمية ، ويجب أن يشمل ذلك زيادة حجم التنوع المعروض من السلعة لزيادة وتوسيع مجالات الاختيار أمام المستهلك .

● **ولكن ما هى الطريقة التى سيتم بها تحويل هذا الاهتمام بالتطوير التكنولوجى إلى واقع فعلى لصالح الصناعة المصرية؟**

■ هناك حلقات ناقصة يجب أن نستكملها منها التصميم، والمعرفة ، ونعمل على أن نكون عامل وسيط فى هذا المجال بين المصادر التى تملك المعرفة والتكنولوجيا وبين من يحتاج هذه المعرفة فى كل المجالات الصناعية. فهناك العديد من المصانع فى مصر تقوم بالعمل والإنتاج ولكنها تحتاج إلى التطوير من خلال الابتكار والاختراع وبالتالى فهو يضطر فى معظم الاحيان إلى اللجوء الى جهة خارجية حتى يحصل على احتياجاته فى هذا المجال .. ولكنه فى بعض الاحيان لا يعرف السبيل أو الكيفية إلى ذلك وخاصة بالنسبة للصانع الصغير

● **بالطبع فإن هناك تساؤلا فى هذا المجال عن الية التنفيذ ، فهناك استثمارات تحتاجهاعملية نقل التكنولوجيا، والأمر الآخرتنظيمى داخل الصناعة فكل مصنع لن يستطيع أن يكون لديه استثمارات للحصول على التكنولوجيافمن الممكن مثلا أن يكون هناك مصدر تمويل**

توفير المعلومات للمستثمرين

■ لقد اعددنا اقتراحا فى هذا الشأن يتضمن اعداد برنامج يشمل تكوين كيان يسمى مركز التكنولوجيا يكون عبارة عن عقل لن نختلف على شكل ملكيته .. يتضمن قواعد معلومات شاملة وفى الوقت نفسه يكون على اتصال بكل مراكز التكنولوجيا فى العالم بحيث يستطيع هذا المركز المصرى أن يوصل المعلومات المطلوبة اليكترونيا إلى كل من يحتاجها وذلك من خلال افرع له سيتم اقامتها فى العديد من أنحاء مصر ويشمل ذلك التجمعات الصناعية والمدن الجديدة والصعيد ويمكن فى هذا المجال التعاون مع الاتحاد الاوروبى من خلال برنامج تحديث الصناعة والذى يتضمن إنشاء ٢٠مركز اتصال فى العديد من أنحاء مصر، تستطيع كل منشأة صناعية أن تحصل على المعلومات التى تحتاجها من مركز الاتصال القريب منها حيث تكون كل من هذه المراكز على اتصال اليكترونى بالمركز التكنولوجى الأساسى للحصول منه على كل البيانات التى يحتاجها كل من مراكز الاتصال.

تصنيع الورق من قش الأرز

● **هل هناك نوعيات من الصناعات سيتم التركيز عليها خاصة تلك التى لها أساس بترولى ، وما هى الحوافز التى سيتم تقديمها لتشجيع المستثمرين على الدخول الى مثل هذه الصناعات ؟**

■ البترول اساس لكثير من المواد .. حيث ان الغازات البترولية تستخدم فى تصنيع العديد من المنتجات مثل البتروكيماويات ، وهناك وقد اعددنا بالفعل قائمة بالصناعات التى سيتم التركيز عليها فى الفترة القادمة .وحيث روعى فى اختيارها أن تكون من الصناعات التصديرية أى التى يمكن تصدير جزء كبير من إنتاجها أو تكون من الصناعات كثيفة العمالة أي التى تتيح عددا كبيرا من فرص العمل الجديدة وهذه الصناعات تشمل الغزل والنسيج، تصنيع بعض الألياف الصناعية ، صناعة الورق من قش الأرز.. وتزداد أهمية ذلك فى اطار الجهود للعمل على حل مشكلة حرق كميات كبيرة من قش الأرز والدخان الذى ينتج عن ذلك كما يمكن أيضا استخدام قش الأرز فى تصنيع

إعداد قائمة بالصناعات التى سيتم التركيز عليها فى الفترة القادمة تشمل الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والأدوية والأثاث

الكحول.الأثيلى ، وكمية قش الأرز التى تستخدم حاليا فى صناعة الورق تمثل ٥٪ فقط من الكميات المتاحة ، وسيراعى فى كل هذه الأحوال العمل على حل أى مشاكل تلوث قد تظهر فى هذا المجال ، وبالتالى فلو تم تصنيع كل هذه الكمية من قش الأرز فسيكون ذلك أمرا مهما خاصة أنه سيسهم أيضا فى زيادة إنتاج الورق الذى يتم استهلاك كميات كبيرة منه فى مصر.

تطوير صناعة الأثاث

كما تشمل الصناعات التى سيتم التركيز عليها فى الفترة القادمة .. صناعة الجلود ومنتجاتها، والصناعات الغذائية خاصة ان فى مصرحاليا إنتاجا زراعيا كبيرا ونتوسع أيضا فى الرقعة الزراعية .. وبالتالى فلابد أن يكون لدينا قدرة على تصنيع العديد من نوعيات المنتجات الغذائية حتى يمكن تصدير كميات كبيرة منها

أيضا تشمل هذه الصناعات التى سيتم التركيز عليها تصنيع الأدوية والأعشاب الطبية، وتصميم وتصنيع الأثاث حيث يمكن العمل على تطوير هذه الصناعة وخاصة فى دمياط بما يتيح تصدير كميات كبيرة منها ويشمل ذلك تصنيع إضافات اللدائن، وانتاج الأسمدة المركبة حيث ننتج حاليا الأسمدة الأزوتية والأسمدة الفوسفاتية ، كما تشمل قائمة هذه الصناعات أيضا.. صناعة إنتاج المواد عالية التقنية .فيوجد لدينا خامات قيمة مثل السيليكون والتيتانيوم والزركون وقيمتها مرتفعة

● **معظم هذه الصناعات التى سيتم التركيز عليها هى صناعات قائمة وان كان الأمر قديتطلب تنميتها وتطويرها مثل ما يحدث حاليا بالنسبة لصناعة النسيج وهى صناعة عريقة ولكن اصابها البوارفى بعض مجالاتها وهناك جهود لعلاجها وهناك دراسات يتم اعدادها من جانب بعض الخبراء الهنود فى هذا المجال، ولكن هل هناك صناعات جديدة او نوعيات صناعية جديدة سيتم استحداثها لاول مرة ..و ليست موجودة بالفعل؟**

عروض أوروبية لتقديم قروض للصناعة بفائدة منخفضة لتمويل شراء المعدات والأصول الرأسمالية

حوافز للصناعات التكنولوجية

■ صناعة السيليكون والزركون والتيتانيوم غير موجودة حالية فى مصر وهى صناعة ذات تكنولوجيا متقدمة ومنتجاتها ذات قيمة مرتفعة لانها مواد ذات تفوق تكنولوجى وينتج منها مثلا الرقائق التى تستخدم فى العديد من الصناعات الاليكترونية كاجهزة الكومبيوتر

أما بالنسبة للحوافز فهناك دراسات تتم فى هذا الشأن ، وقد اكد الرئيس فى خطابة يوم السبت الماضى على أهمية إعطاء حوافز للصناعات التكنولوجية ، وهو الأمر الذى سيتم الاعداد له وإن كان الأمر يتطلب ضرورة التعاون مع الوزارات الأخرى ذات الاختصاص فى هذا المجال ومنها وزارة المالية ووزارة الاقتصاد ، وأن كنت بصفة عامة اؤيد تماما أعطاء حوافز فى مجال الصناعة.

● **هل يمكن القول أن هناك صناعات يمكن تصدير منتجاتها،وصناعات اخرى لا يمكن تصدير منتجاتها ؟**

التصدير ضرورة للصناعة

■ الصناعة التى لا يمكنها أن تصدر منتجاتها الى الخارج .. ستموت محليا .المنتج الآن لم يعد له جنسية والصناعة التى لا تستطيع تصدير منتجاتها فإن ذلك يعنى أن مستوى جودتها لا يمكنها من المنافسة فى الخارج ، وإن كان يستطيع فى الوقت الحالى الاستمرار بشكل أو

التفكير فى تصنيع سيارة بنسبة ١٠٠٪ أمر غير واقعى والتركيز بدلا من ذلك على التوسع فى تصنيع المكونات للتصدير

بآخر فى السوق المحلية سواء لوجود نوع من الحماية الجمركية أو لأن أسعاره رخيصة نسبيا .. إلا أنه بعد فترة قد لا تتجاوز عشر سنوات فإن كل ذلك لن يصبح له وجود

● **هناك اهتمام بصناعة مكونات السيارات .. وبالرغم من ان صناعة تجميع السيارات قائمة منذ فترة طويلة فى مصر ..إلا ان نسبة انتاج مكونات السيارات ما زالت محدودة ، كما أن صناعة هذه المكونات تحتاج الى استثمارات كبيرة ، بالإضافة إلى أن حجم احتياج السوق منها لا يكفى منها على المستوى المحلى حيث أن إنتاج السيارات فى مصر غير كبير نسبيا بما يكفى لتصنيع العديد من هذه المكونات بشكل اقتصادى .. وبالتالى يجب البحث عن بدائل اخرى .. كتصدير جزء من هذه المكونات للخارج.. فما هو رايكم فى هذه القضية؟**

مكونات السيارات هى الأهم

■ هناك العديد من شركات السيارات الأجنبية المنتجة فى مصر ترى أنه بدلا من زيادة نسبة التصنيع المحلى لتصل مثلا الى ٨٠٪ ، فمن الأفضل أن نركز على التوسع فى تصنيع بعض مكونات السيارات و تنمية حجم إنتاجها بحيث يتم الإنتاج تحت اشرافها وباستخدام التكنولوجيا الخاصة وبكميات كبيرة بما يزيد على حجم الاستهلاك المحلى منها بحيث يكون هذا الإنتاج بحجم اقتصادى ، ويؤكدون أنهم سيحصلون على هذه الكميات التى تزيد على الاستهلاك المحلى ويتولون تسويقها وتصديرها فى الخارج . وفى الواقع فإن التفكير فى تصنيع نوع من المنتجات محليا كالسيارة مثلا بنسبة ١٠٠٪ أمر غير واقعى لم يعد موجودا أو مناسبا على المستوى العالمى ، فالسيارة المنتجة فى دولة ما توجد اجزاء عديدة منها مصنعة فى دول اخرى وبالتالى فزيادة كفاءة تصنيع المكونات أمر مهم فى مصرولكن ذلك لا يعنى بالضرورى أن نزيد نسبة التصنيع المحلى للسيارات لترتفع مثلا الى ما يقارب التصنيع بنسبة ١٠٠٪ أو حتى ٨٠٪ او ٩٠٪ أو لأن هذا من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية ليس متاحا او ميسرا. وخلال فترة قريبة قادمة سوف أبحث مع منتجى السيارات فى مصر وسائل التعاون معهم فى هذا المجال.

● **إذا انتقلنا للحديث عن التمويل المتاح للصناعة .. فتوفير الاستثمارات لم يعد سهلا خاصة ان ودائع البنوك جزء كبير منها مستخدمة حيث تم اقراضها بالفعل، كما ان معدل الادخار محدود ونسبته قليلة جدا مقارنة بالناتج المحلى ، . فكيف يمكن فى ضوء هذه العوامل كلها توفير التمويل اللازم للصناعة المصرية؟**

تمويل بشروط ميسرة للصناعة

■ نحن نعتمد بصفة أساسية على المدخرات المصرية ، ولدينا رغبة فى أن نتيح تمويلا للصناعات الصغيرة بفائدة منخفضة ، وهناك عدة دراسات تتم فى هذا المجال .. وبالإضافة الى ذلك فقد ابدت بعض الدول الأوروبية رغبتها فى التعاون معنا لتوفير الاقراض للصناعة المصرية، ولكنها أوضحت ان هناك فرقا عاليا نسبيا بين سعر الاقراض والاقتراض بالعملات الأجنبية فى مصر . واعربت عن استعدادها لتوفير قروض للصناعة من خلال البنوك الأوروبية بفائدة اقل من الفائدة المتاحة فى مصر وبالتالى سيكون هناك برنامج لهذا الغرض يتيح توفير قروض للصناعة المصرية لشراء المعدات والأصول الراسمالية وسيكون هذا البرنامج بالتوازى مع برنامج تحديث الصناعة والذى سيتم تنفيذه ايضا مع الاتحاد الأوروبى .

غدا نستكمل الحوار